لتنظيم علاقة أحدهما بالآخر. وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٠ وقعت الحكومة الاردنية والمنظمة اتفاقية [١٢٦] تقرر فيها ان يكون الاردن قاعدة للثورة الفلسطينية، كما نصت على وضع جميع الموارد المدنية والعسكرية للاردن في خدمة تحرير فلسطين كما تعهدت الحكومة الاردنية بموجبها بألا تسمح بوجود أي منظمة او فريق يكون من شأنه المساس بمصلحة الثورة الفلسطينية أو التدخل في شؤون قوات الثورة الفلسطينية. ومنحت الاتفاقية أجهزة المنظمة جميعها الحرية التامة في العمل، وقد شمل ذلك جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وقوات المليشيا والفتوة والأشبال وجمعية رعاية أسر الشهداء وصحف المنظمة واذاعتها ومركز الدراسات والبحوث العلمية. وباختصار، فإن الاتفاقية قررت للمنظمة صلاحيات شبه حكومية. ثم اعيدت صياغة هذه الصلاحيات في جو اقل عنفا سنة ١٩٧٨ بين الحكومة الاردنية والمنظمة[١٢٧].

ان الغزو الاسرائيلي الشامل لجنوب لبنان في آذار (مارس) ١٩٧٨، اعلنت اسرائيل عنه أنه حرب موجهة الى المنظمة[١٢٨]. وصدر قرار مجلس الأمن الدولي في ١٩ آذار (مارس) ١٩٧٨ يطلب فيه من اسرائيل «ان توقف فورا عملياتها العسكرية ضد سلامة الاقليمية اللبنانية وأن تسحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية»[١٢٩]. وقرر مجلس الامن كذلك تشكيل قوات حفظ السلام الدولية المؤقتة للمرابطة في جنوب لبنان[١٣٠]. وبرغم أن قرار مجلس الأمن لم يذكر المنظمة صراحة، الا ان رئيس أركان حرب الجيش الاسرائيلي اعترف بأن نجاح مهمة قوات حفظ السلام الدولية يعتمد بالدرجة الأولى على قبول المنظمة بوقف اطلاق النار في جنوب لبنان. فقد نقلت جريدة **الجيروزاليم بوست** عنه في مقابلة اجرتها معه قوله: «**إن احدى النتائج التي ترتبت على دخول قوات جيش الدفاع الاسرائيلي الى جنوب لبنان هي أنها جعلت منظمة التحرير الفلسطينية، عمليا، طرفا في أي اتفاقية تتعلق بتلك المنطقة**» و «**ان هذه حقيقة**». **وقال رئيس الأركان مضيفا: «انها حقيقة ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت طرفا في الاتفاقيات السابقة... إن من يدعي خلاف ذلك، يخدع نفسه... ومن وجهة نظر عملية، فان جميع الاتفاقيات السابقة كانت تربط بتفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية وهذا أمر ما زلنا نرغب في تجاهله حتى الآن**»[١٣١].

وفي ٢٨ آذار (مارس) ١٩٧٨ قام الجنرال أرسكين، قائد قوات حفظ السلام الدولية في جنوب لبنان بنقل نداء وجهه السكرتير العام للأمم المتحدة الى رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة يعرب فيه السكرتير العام عن رغبته في وقف اطلاق النار. وقد قبل رئيس اللجنة التنفيذية هذا النداء بموجب كتاب رسمي وجهه الى السكرتير العام[١٣٢].

٢ – حق الاسترداد: إن السياسة الرسمية المعلنة للمنظمة، فيما يتعلق بخطف الطائرات، تتمثل في اعتبارها هذا العمل جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات الفلسطيني[١٣٣]. وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣، قام خمسة أشخاص ادعوا انهم فلسطينيون، بخطف طائرة تابعة لشركة البان أميركان من مطار روما، ثم اختطفوا طائرة لوفتهانزا الى الكويت حيث استسلموا فيها. وتقدمت المنظمة بطلب استردادهم من